ان « الآراء السياسية التي تضمنها بيان تلك المجموعة القليلة من الطلاب العرب ليست جديدة » واكدا « تحفظهما على تلك الآراء » . كما ندد البيان بدور اتحاد الطلاب الاسرائيليين العام في القدس والذي « ساهم في حملة التحريض على الطلاب العرب عامة ويؤيد الاجراءات المنافية لحرية التعبير في الجامعة » (المصدر نفسه) واتهم البيان « ادارة الجامعة بتأييد استخدام انظمة الطوارىء وبتشجيع وتدخل الشرطة في مثل هذه الامور » محذرا ادارة الجامعة ومؤكدا على ان « عليها ان تدرك انه لا يمكن قيام مؤسسة جامعية بدون ضمان حرية التعبير » ، داعيا اياها للمطالبة « بالغاء اوامر الاقامة الاجبارية المفروضة على الطلاب العرب وضمان حرية التعبير السياسي في الجامعة » (المصدر نفسه) .

كما وتقدم النائب الشيوعي مايرفلنر بطلب مستعجل الى رئاسة الكنيست ، دعاها باسم كتلة « الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة » ، الى « بحث فرض اوامر الاقامة الاجبارية على الطلاب العرب الستة من اجل الغائها » وجاء في الطلب : « اننا ننظر بخطورة بالغة الى هذه الخطوة التي اتخذت بالنسبة لستة طلاب عرب بسبب تعبيرهم عن رأيهم السياسي ، رغم اننا نتحفظ على مضمون البيان الذي نشر . ان هذه الاوامر تعني ابعادهم عن مقاعد الدراسة، وهي خطوة غير ديموقراطية ومعادية للمواطنين العرب . بينما تنشر الصحف في الوقت نفسه وبتوسع تصريحات الراب كهانا ومئير هارتسيون والسيدة شمئور الذين يطالبون بطرد العرب من البلاد » (الاتحاد ، ١٩٧٩/١/٣٠) .

اما « الحركة الوطنية التقدمية » للطلاب العرب فقد اصدرت بالاشتراك مع لجنة العمل للدفاع عن حرية التعبير والفكر في الجامعة العبرية بيانا تضمن دعوة « لالغاء اوامر الاقامة الجبرية ضد الطلاب العرب » (عل‌همشمار ١٩٧٩/١/٢٨) ، كما ويوضح البيان ان « هذه الاوامر اعطيت في اعقاب حملة تحريض شعواء محشوة بالاكاذيب والتزييف ، عبر وسائل الاعلام واتحادات الطلبة الاسرائيليين ضد الطلبة العرب »، ولذلك فان « الحركة الوطنية التقدمية ولجنة العمل للدفاع عن حرية التعبير تريان في اوامر الاقامة-الاجبارية ظاهرة جديدة خلال السنوات الثماني الاخيرة وبداية لاعادة الحكم العسكري على المواطنين العرب في البلاد من جديد » (المصدر نفسه) . كما واصدرت « الحركة الوطنية التقدمية » بيانا اخر تشرح فيه « مضمون البيان الاصلي وكنهه » . وقد جاء في هذا البيان انه « صحيح ان «البيان» يعرب عن الرأي ضد الصهيونية كعقيدة وممارسة ، القائمتين على التمييز العنصري والاضطهاد القومي الذين يطبعان النظام القائم بطابعهما . الا انها وجهة نظر مشروعة ولا يمكن المعاقبة لمجرد التفكير » (المصدر نفسه) . اما في البند الاخير من البيان فقد جاء : « صحيح ان البيان، يعرب عن الرأي الصريح المؤيد لنضال الشعب الفلسطيني من اجل تقرير مصيره، الا انه يخلو من اية اشارة او تلميح يفهم منهما التأييد لنهج هذا النضال ، وهذا يدحض دحضا قاطعا ما افترته الصحف بشكل حقير ومغرض وكأن«البيان» يدعو للكفاح المسلح ضد دولة اسرائيل» (المصدر نفسه) .

اما جمال محاجنة من أم الفحم فقد قال معقبا على الامر بالاقامة الاجبارية في مقابلة صحفية اجرتها معه مجلة هعولام هزيه : « .... اننا لسنا محرضين ، وانما نعبر عن رأي سياسي ... اننا